

تحرك عاجل

مدوّن سوري محتجز بمعزل عن العالم الخارجي

يخضع أحمد محمد حذيفة (المعروف باسمه الكتابي أحمد أبو الخير)، وهو مدون سوري، للاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي في فرع فلسطين، وهو مركز للاستجواب والاعتقال تابع للأمن العسكري، في دمشق، ومعروف بسمعته الشائنة لما يمارس فيه من تعذيب. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه يمكن أن يكون سجين رأي معتقل لسبب وحيد هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير. وهو عرضة للتعذيب ولغيره من صنوف المعاملة السيئة.

وقبض الأمن العسكري على أحمد حذيفة في 20 فبراير/شباط عقب مغادرته منزل عائلته في بانياس للذهاب إلى دمشق، حيث يقيم. وزار عملاء الأمن الداخلي عقب ذلك منزل عائلته وقاموا بمصادرة حاسوبه الشخصي. والأمن العسكري واحد من عدة أجهزة أمنية في سوريا.

وفي 22 فبراير/شباط، أبلغ موظفون في فرع الأمن العسكري الأقرب إلى بانياس عائلة أحمد حذيفة، حسبما ذكر، بأنه محتجز في فرع فلسطين في دمشق، ولكنهم لم يبيّنوا أسباب القبض عليه.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن اعتقال أحمد حذيفة ربما يعود جزئياً إلى كتابات نشرها في حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، وعلى مدونته (<http://ahmadblogs.net>). ففي 19 فبراير/شباط كتب في المنطقة المتاحة للجميع من حسابه على "الفيسبوك" مذكرة قصيرة قارن فيها بين الحملة القمعية التي يشنها الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي في ليبيا وما حدث في مصر وتونس، داعياً إلى سقوط الأنظمة في باقي أرجاء العالم العربي. كما أشار إلى عمود آخر نشره في 7 فبراير/شباط وحلّل فيه، على شكل أسئلة وأجوبة، محاولات لتنظيم مظاهرات في سوريا في 4 فبراير/شباط.

وكان قد قدّم في مقالات نشرها سابقاً في مدونته إرشادات حول كيفية الدخول إلى موقعي "فيسبوك" و"تويتر" في حال حجبهما من جانب السلطات، وامتدح الثورة التونسية ودعا الشباب العرب إلى استخدام الإنترنت لأغراض التشجيع على الثورة والتغيير السياسي. وتعتقد منظمات حقوق الإنسان السورية أن هذا النداء، على وجه الخصوص، ربما كان وراء القبض عليه.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، أو بلغتكم الأصلية:

- للإعراب عن بواعث قلقكم من أن أحمد محمد حذيفة يمكن أن يكون سجين رأي معتقل لسبب وحيد هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛

- المطالبة السلطات بالإفراج عنه فوراً وبلا قيد أو شرط إذا كان الأمر كذلك؛
- لدعوة السلطات إلى ضمان عدم تعرضه للتعذيب أو لغيره من صنوف المعاملة السيئة، وتذكيرها بأن سوريا دولة طرف في "الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"؛
- لحث السلطات على السماح له فوراً بتلقي الزيارات من عائلته والاتصال بمحام من اختياره، وكذلك تلقي أية عناية طبية يمكن أن يكون بحاجة إليها.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 5 أبريل/نيسان 2011 إلى:

السيد الرئيس بشار الأسد

القصر الجمهوري

شارع الرشيد

دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس: + 963 11 332 3410

طريقة المخاطبة: السيد الرئيس

معالي الفريق علي بن محمد حبيب محمود

وزير الدفاع

وزارة الدفاع

ساحة الأمويين

دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس: + 963 11 223 7842

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

وابعثوا بنسخ إلى:

وزير الشؤون الخارجية

معالي السيد وليد المعلم

وزارة الشؤون الخارجية

شارع الرشيد

دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس: + 963 11 214 6251

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

وابعثوا بنسخ كذلك إلى الممثلين الدبلوماسيين لسوريا المعتمدين لدى بلدانكم. وتشاؤروا مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور فيما سبق.

تحرك عاجل

مدونٌ سوري محتجز بمعزل عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

تخضع حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها لقيود مشددة في سوريا، وتساعد قوانين "حالة الطوارئ" النافذة منذ 1964 على ذلك. ولا يعترف رسمياً بأية أحزاب سياسية في سوريا سوى "حزب البعث" وبعض الأحزاب ذات الصلة به، بينما يحظر على منظمات حقوق الإنسان العمل في البلاد. ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان ومنتقدو الحكومة ومن يدعون إلى الإصلاح السياسي للمضايقات وللاعتقال والاحتجاز التعسفي.

وقد صدرت في سوريا في السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، أحكام بالسجن على عدد من الشبان بسبب دورهم في نشر مواد ذات حساسية سياسية خاصة على شبكة الإنترنت. ففي سبتمبر/أيلول 2009، حكمت "محكمة أمن الدولة العليا" على كريم عرجي، وهو مدون يبلغ من العمر 31 سنة، بالسجن ثلاث سنوات لإدارته منتدى شبابي على الإنترنت. وورد أنه تعرض للتعذيب أو لسوء المعاملة أثناء اعتقاله المطول بمعزل عن العالم الخارجي قبل المحاكمة. وأفرج عن كريم عرجي لاحقاً بموجب عفو رئاسي.

وثمة تقارير واسعة النطاق عن التعذيب وإساءة المعاملة في مراكز الاعتقال والاستجواب السورية، وفي مراكز الشرطة والسجون. ففي 2010، ورد أن ثمانية أشخاص فارقوا الحياة نتيجة لانتهاكات محتملة في الحجز. وبحسب علم منظمة العفو الدولية، لم تتخذ السلطات أية تدابير للتحقيق في هذه المزاعم.

وقد شهد العام 2011 اندلاع مظاهرات احتجاج جماهيرية عارمة مناهضة للحكومات في عدة دول في مختلف أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأدت، حتى الآن، إلى سقوط النظامين التونسي والمصري، وإلى خسائر كبيرة جداً في الأرواح في صفوف المحتجين في ليبيا. ودفعت هذه المظاهرات الجماهيرية دولاً عربية أخرى إلى البدء ببعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، بينما أدت في أخرى إلى حملات قمع شديدة ضد حركات الاحتجاج.

وفي سوريا، انطلقت دعوات إلى مظاهرات سلمية لإنهاء حكم "حزب البعث" قبل 4 فبراير/شباط، الذي أطلقت عليه هذه الدعوات "يوم الغضب". وقد كان موقع "الفيسبوك"، على ما يبدو، هو القناة الرئيسية لهذه الدعوات. بيد أن غسان النجار، أحد قادة "التيار الديمقراطي الإسلامي"، وهو جماعة سياسية صغيرة محظورة، دعا علانية إلى الخروج في مظاهرات في مدينة حلب، بشمال سوريا. وقبض عليه في 3 فبراير/شباط واعتقل دون تهمة حتى الإفراج عنه في 14 فبراير/شباط، وعلى ما يبدو عقب تدهور حاد في صحته. ولم يبلغ منظمة العفو الدولية أن سوريا قد شهدت مظاهرات جماهيرية في 4 فبراير/شباط الفائت.

تحرك عاجل UA: 40/11 رقم الوثيقة: MDE 24/007/2011 تاريخ الإصدار: 22 فبراير/شباط 2011